OIC/CFM-48/2022/ECO/RES/FINAL

الأصل: إنجليزي

قرارات

الشؤون الاقتصادية

الصادرة عن

الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية

{بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية }

اسلام أباد – جمهورية باكستان الإسلامية

19–20 شعبان 1443 هـ

22–23 مارس 2022

الفهـرس

رقم	الموضوع	الصفحة
1	**قرار رقم 48/1-إق** **بشأن التعاون في مجالات الزراعة والعمل والتشغيل**	1
2	**قرار رقم 48/2-إق** **بشأن التجارة الإسلامية البينية والاستثمار والسياحة والنقل والمواصلات**	8
3	**قرار رقم 48/3-إق** **بشأن التخفيف من وطأة الفقر**	19
4	**قرار رقم 48/4-إق** **بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجماعات والمجتمعات المسلمة في الأراضي المتنازع عليها أو المحتلة والدول غير الأعضاء في المنظمة في إطار ولاية المنظمة**	25
5	**قرار رقم 48/5-إق** **بشأن تنفيذ قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)**	30
6	**قرار رقم 48/6-إق** **بشأن أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية العاملة في المجال الاقتصادي**	32

قرار رقم 48/1-إق

بشأن

التعاون في مجالات الزراعة والعمل والتشغيل

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في اسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22-23 مارس2022)؛

إذ يستند إلى ميثاق منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بتعزيز التعاون الإسلامي البيني في المجالين الاجتماعي والاقتصادي؛

وإذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016؛

وإذ يستذكر البيان الختامي للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في 31 مايو 2019؛

وإذ يستذكر أيضاً الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتمدت بموجب القرار 8/1-إق الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة التي عقدت في طرابلس بليبيا من 16 إلى 22 مايو 1977؛

وإذ يؤكد مجدداً اتفاقية تعزيز الاستثمارات وحمايتها وضمانها بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتمدها مجلس وزراء الخارجية في دورته الثانية عشرة التي عقدت في بغداد بالعراق من 1 إلى 5 يونيو 1981؛

وإذ يستذكر القرارات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية الصادرة عن الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في نيامي، بجمهورية النيجر، يومي 2 و28 نوفمبر 2020،

وإذ يؤكد مجدداً القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، وخاصة تلك التي اعتمدتها الدورة السابعة والثلاثون للجنة، التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 24 و25 نوفمبر 2021؛

وإذ يأخذ في الحسبان التقارير المتعلقة بأنشطة مختلف مؤسسات المنظمة في المجال الاقتصادي، وهي: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية

التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام؛

أ) الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي

إذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016؛ وخاصة الأهداف المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي،

وإذ يؤكد مجدداً القرارات المتعلقة بتعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة منها تلك التي اعتمدها المؤتمر الإسلامي الثامن حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المنعقد في اسطنبول بالجمهورية التركية من 25 إلى 27 أكتوبر 2021؛

وإذ يشير إلى الأحكام ذات الصلة من القرار رقم 47/1 – أق الصادر عن الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في نيامي، جمهورية النيجر، يومي 27 و28 نوفمبر 2020، لا سيما فيما يتعلق بتهيئة بيئة مواتية لتعزيز الاستثمار العام والخاص في الزراعة المستدامة والتنمية الريفية،

وإذ يستذكر كذلك القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، **بما في ذلك** تلك الصادرة عن دورتها السابعة والثلاثين التي عُقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 24–25 نوفمبر 2021؛

وإذا يأخذ علماً بنتائج المؤتمر الإسلامي الثامن حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المنعقد في اسطنبول بالجمهورية التركية من 25 إلى 27 أكتوبر 2021؛

واقتناعاً منه بأن توسيع وتعميق التعاون بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة والأمن الغذائي من شأنه أن يسهم في تعزيز الأمن الغذائي وزيادة الإنتاجية الزراعية في الدول الأعضاء في المنظمة،

وإذ تُشجعه الفرص والإمكانيات الهائلة والمزايا النسبية المتاحة داخل بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مجال تنمية السلع الغذائية الزراعية، كما يتضح من حقيقة أن 26 دولة عضو في المنظمة تُعد من بين أكبر منتجي السلع الزراعية الرئيسية على المستوى العالمي،

وإدراكاً منه للحاجة الملحة لمعالجة حالة الأمن الغذائي الواهنة في معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كما يتضح من الجوع الشديد وسوء التغذية اللذين يؤثران على أكثر من 60 مليون شخص في الدول الأعضاء في المنظمة،

وإذ يدرك ضعف معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أمام الآثار المدمرة للظروف الجوية القاسية والتصحر وتغير المناخ على توافر الغذاء لعدد متزايد من شعوبها،

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد –19) الذي أثر على حياة الناس والاقتصادات، بما في ذلك قطاعي الأغذية والزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والعالم،

وإذ يساوره بالغ القلق من أن الزراعة هي أحد القطاعات الرئيسية التي تضررت بشدة من جائحة كوفيد–19 إلى جانب القطاعات الأخرى،

وبالنظر إلى الدور الحاسم للزراعة في تحفيز النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً من حيث الدخل والتوظيف والحد من الفقر،

وإذ يدرك أهمية تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تبادل الخبرات وتبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة،

وإذ يرحب بتوقيع المملكة المغربية والجمهورية التونسية على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وتصديق دولة ليبيا عليه في عام 2021،

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة الجمهورية التركية لاستضافتها المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في اسطنبول، الجمهورية التركية، في الفترة من 25 إلى 27 أكتوبر 2021،

وإذ يشيد بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي **(**الكومسيك**)** من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، ولا سيما من خلال مجموعة العمل الزراعية للكومسيك وآلية تمويل مشروع الكومسيك،

وإذ يشيد أيضاً ببرامج مركز أنقرة للبحوث وبناء القدرات في مجالات الزراعة والمياه والبيئة،

وإذ يقر ويقدر مبادرات البنك الإسلامي للتنمية الجديرة بالثناء في تطوير وتمويل المشاريع الرامية إلى تعزيز التنمية الزراعية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يقر أيضاً بدور المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي(IOFS) ، كمؤسسة متخصصة في المنظمة، في زيادة التعاون داخل المنظمة من أجل تحقيق الأمن الغذائي المعزز والزراعة المستدامة والتنمية الريفية في الدول الأعضاء في المنظمة،

وإذ يشير إلى الحاجة إلى ضمان الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ويؤكد على أهمية تعزيز أنشطة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي من خلال وضع مشاريع جديدة والتنفيذ العملي للخطط والمشاريع المعتمدة بالفعل، ويدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية إلى تقديم الدعم المالي والتقني اللازم لمشاريع المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي،

وإذ يأخذ في الحسبان التقارير المتعلقة بنشاطات مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في مجالات التنمية الزراعة والأمن الغذائي:

1. **يؤيد** القرار المرفق بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والذي اعتمده المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في اسطنبول، بالجمهورية التركية، في الفترة من 25 إلى 27 أكتوبر 2021، **ويحث** جميع الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة على تنفيذ أحكامها بفعالية؛

2. **يحث** الدول الأعضاء على إيجاد بيئة مواتية معدة لتشجيع الاستثمار العام والخاص، بما فيه الاستثمار الأجنبي، في الزراعة والتنمية الريفية المستدامتين، وذلك من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية وتطوير سلاسل القيمة في الدول الأعضاء.

3. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في قطاع الأغذية والزراعة من أجل بناء نظام أمن غذائي أكثر صمودًا في وجه الأزمات، وتبادل المعارف وأفضل الممارسات من أجل المساعدة على تطوير قدرات الإنتاج المحلية، التي تتناسب بشكل أفضل مع الاحتياجات المحلية، والمساهمة في زيادة الأمن الغذائي والإنتاجية والمرونة؛

4. **يشجع** الدول الأعضاء على دعم تنمية القدرات والتدريب وخدمات الإرشاد للمنتجين المحليين وصغار المزارعين، ولا سيما في المناطق الريفية، لمعالجة الجوانب الرئيسية لاستدامة النظم الغذائية وكذلك لتعزيز مرونة وإنتاجية قطاع الأغذية والزراعة؛

5. **يشجع أيضاً** الدول الأعضاء على تعزيز البحث والابتكار لزيادة مرونة النظم الزراعية والغذائية واستدامتها، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ووقف فقدان التنوع البيولوجي ومعالجة آثاره؛

6. **يدعو** الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصادق بعد على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، هذه المؤسسة المتخصصة الجديدة لمنظمة التعاون الإسلامي والتي يوجد مقرها في نور سلطان في جمهورية كازاخستان، إلى أن تبادر إلى ذلك في أقرب وقت ممكن.

7. **يشجع** الدول الأعضاء على إبداء اهتمامها باستضافة المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في عام 2023 .

8. **يشدد** على أهمية زيادة التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في التخفيف من آثار التغير المناخي على القطاع الزراعي، لا سيما من خلال بناء القدرات وتبادل الخبرات والبرامج ذات الممارسات المثلى

ب) العمل والتشغيل:

إذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016؛ وخاصة الأهداف المتعلقة بالعمل والتشغيل والحماية الاجتماعية،

وإذ يستذكر القرار الصادر عن الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل، المنعقد يومي 21 و22 فبراير 2018 بالمملكة العربية السعودية،

وعياً منه بأحكام إطار التعاون لمنظمة التعاون الإسلامي حول العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية والذي اعتمده المؤتمر الوزاري الثاني لوزراء العمل من أجل تعزيز التعاون الإسلامي البيني حول العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية؛

وإذ يأخذ علما بتقرير الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل الذي عقد في جدة بالمملكة العربية السعودية يومي 10 و11 مارس 2019؛

وإذ يشدد على ضرورة الإسراع في تنفيذ إطار التعاون لمنظمة التعاون الإسلامي حول العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية واستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لسوق العمل التي تحدد المجالات الرئيسية للتعاون الإسلامي البيني في مجالات العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية؛

وإذ يؤكد ضرورة التعاون الإسلامي البيني حول قضايا العمل والتشغيل، بما في ذلك تنفيذ: 1) اتفاقية ترتيبات الاعتراف المتبادل لليد العاملة، 2) الاتفاقية الثنائية المعيارية حول تبادل القوى العاملة، 3) استراتيجية سوق العمل لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يرحب بتوقيع جمهورية توغو على النظام الأساسي لمركز العمل في منظمة التعاون الإسلامي، وتصديق مملكة البحرين عليه في عام 2021،

وإذ يساوره قلق عميق إزاء فقدان 53.6 مليون وظيفة بدوام كامل في جميع أنحاء دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد -19، وهو ما يمثل خُمس خسائر الوظائف العالمية خلال نفس العام،

ووعياً منه بأن نسبة البطالة في بلدان المنظمة، اعتباراً من عام 2020، قد بلغت 7.1% وهو معدل يفوق المعدل العالمي الذي سجل 6.5%، ومن ثمّ يؤكد على الحاجة إلى مواجهة التحدي المزدوج المتمثل في خلق وظائف منتجة جديدة وتحسين مستويات المعيشة للجميع؛

وإذ يضع في اعتباره الضرورة الملحة لمعالجة تأثير جائحة كوفيد-19 على العمل والتوظيف في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، مع الاعتراف بالجهود المستمرة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمساعدة العمال وأصحاب العمل المتضررين من الجائحة،

وإذ يأخذ علماً بالعمل المستمر فيما يتعلق بتنظيم الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، في عام 2022.

وإذ يشيد بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ولا سيما من خلال فريق عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من وطأة الفقر وآلية الكومسيك لتمويل المشاريع؛

وإذ يعرب عن تقديره لمختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لتنفيذها مشاريع لبناء القدرات والمساعدة الفنية في مجالات العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية:

1- **يرحب** بالعرض الذي تقدمت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة، في 2022، **ويحث** كافة الدول الأعضاء وأجهزة/مؤسسات المنظمة على المشاركة بفعالية في المؤتمر المذكور.

2- **يحث** الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية لتوفير التدريب وتعزيز المهارات لزيادة قابلية القوى العاملة للتوظيف وقدرتها على التكيف مع أسواق العمل المتغيرة وكذلك تصميم سياسات شاملة لتوفير الوصول إلى التعليم والتعليم المهني والتدريب التقني وبناء القدرات والارتقاء بالمهارات واكتساب المعرفة الجديدة والتعلم مدى الحياة؛

3- **يشجع** الدول الأعضاء على السعي إلى إيجاد بيئة مواتية لتنمية المشاريع في كل من المناطق الريفية والحضرية، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص للسياسات التي تعزز المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال جملة أمور منها تحسين النظم الإدارية لتسجيل الشركات الصغيرة،

والحصول على القروض الصغيرة، وأنظمة الضمان الاجتماعي، ومعلومات عن الأسواق والتكنولوجيات الجديدة المناسبة، وكذلك تحسين اللوائح؛

4- **يشدد** على ضرورة اتخاذ الدول الأعضاء التدابير الضرورية من أجل تنفيذ:

أ) اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي حول ترتيبات الاعتراف المتبادل بالقوى العاملة المؤهلة؛

ب) الاتفاقية المعيارية الثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي حول تبادل القوى العاملة؛

ج) استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لسوق العمل.

5- **يجدد التأكيد** على طلبه السابق للدول الأعضاء بالتوقيع والتصديق على النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي.

6- **يقر** بأهمية إيجاد بيئة مواتية لتعزيز تبادل تدفقات القوى العاملة، وخاصة الخبراء والمتخصصين، فيما بين الدول الأعضاء باعتباره فرصة لزيادة بناء القدرات، والقضاء على الفقر، وتقديم الخدمات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ويدعو الدول الأعضاء إلى القيام بذلك.

7- **يشجع** الدول الأعضاء على زيادة التعاون الإسلامي البيني لتسهيل تبادل النماذج والممارسات المثلى والسياسات والمبادرات في مجال التشغيل والحماية الاجتماعية وكذلك بشأن تدابير دعم تعافي وصمود جميع العمال الذين تضرروا من جائحة COVID-19؛

8- **يدعو** مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى مواصلة مساعدة الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء وبناء على طلبها، في دفع جهودها نحو تهيئة بيئة تمكن من إفراز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع؛

9- **يشجع** الدول الأعضاء على إبداء اهتمامها باستضافة الدورات القادمة من المؤتمر الإسلامي لوزراء العمل.

ج) حكم عام:

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل حول كل من بنديْهِ (أ) و (ب) إلى الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 48/2-إق

بشأن

التجارة الإسلامية البينية والاستثمار والسياحة والنقل والمواصلات

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في اسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22-23 مارس2022)؛

عملا بأحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بتعزيز التعاون فيما بين البلدان الإسلامية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي؛

وإذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي-2025 الذي أقرته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016؛

وإذ يستذكر أيضا البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي في دورته الرابعة عشرة التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في 31 مايو 2019؛

وإذ يستذكر كذلك الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة والتي أقرتها الدورة الثامنة لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في طرابلس بليبيا من 16 إلى 22 مايو 1977 بموجب قرارها رقم 8/1-إق؛

وإذ يؤكد مجدداً على اتفاقية تعزيز الاستثمارات وحمايتها وضمانها بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتي أقرتها الدورة الثانية عشرة لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في بغداد بجمهورية العراق من 1 إلى 5 يونيو 1981؛

وإذ يستذكر أيضا القرارات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية التي أقرها مجلس وزراء الخارجية في دورته السابعة والأربعين التي عقدت في نيامي بجمهورية النيجر يومي 2 و28 نوفمبر 2020؛

وإذ يجدد التأكيد على القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، وخاصة منها تلك الصادرة عن دورتها السابعة والثلاثين التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 24و25 نوفمبر 2021؛

وإذ يأخذ في الحسبان التقارير المتعلقة بنشاطات مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي وهي: مركز أنقرة ومركز الدار البيضاء ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام:

أ) التجارة والاستثمارات الإسلامية البينية:

إذ يؤكد مجدداً القرار رقم 47/2-إق الصادر عن الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، التي عقدت في نيامي بجمهورية النيجر يومي 27و28 نوفمبر 2020 بشأن التجارة والاستثمارات الإسلامية البينية؛

وإذ يستذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن الكومسيك، وخاصة منها تلك الصادرة عن دورتها السابعة والثلاثين التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 24و25 نوفمبر 2021؛

وإذ يضع في اعتباره المبادئ العامة التي تحكم النظام التجاري الدولي والسياسات التجارية الدولية من أجل التنمية، والتي وردت في القرارات والقواعد والأحكام ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية؛

وإذ يساوره بالغ القلق من أن جائحة كوفيد -19 قد أثر سلبًا على اقتصادات الدول الأعضاء، ولا سيما التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن الآثار السلبية قد تستمر حتى عام 2022 وما بعده،

وإذ يدرك ضرورة تعزيز مشاركة القطاعين العام والخاص في تشجيع الاستثمار الإسلامي البيني؛

وإذ يسترشد بإجراءات منظمة التعاون الإسلامي لتسهيل التجارة والاستثمار، بما فيها تنفيذ نظام الأفضليات التجارية للمنظمة وبروتوكولاته؛

وإذ يرحب بالقرارات الصادرة عن الدورة السابعة عشرة للكومسيك التي انعقدت في إسطنبول بتركيا يومي 24 و25 نوفمبر 2021 والمتعلقة بقرارات اجتماع لجنة المفاوضات التجارية الذي انعقد يومي 1 و2 يونيو 2021 بشأن تحديد يوم 1 يوليو 2022 تاريخاً نهائياً فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يعرب عن تقديره للجمهورية التركية لاستضافتها اجتماع لجنة المفاوضات التجارية الذي نظمه مكتب تنسيق الكومسيك والمركز الإسلامي لتنمية التجارة يومي 1 و2 يونيو 2021 وحضرته إحدى عشرة (11) دولة عضواً صادقت على اتفاقية نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي وقدمت قوائم انضمامها؛

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة الجمهورية التركية لاستضافتها لمؤتمر منظمة التعاون الإسلامي رفيع المستوى حول الاستثمارات العمومية والخاصة في إسطنبول يومي 8 و9 ديسمبر 2019 وفقاً للفقرة (5) من القرار رقم: 46/2-إق (أ)، وإذ يأخذ علماً بحصيلة هذا المؤتمر؛

وإذ يستذكر كذلك القرار الصادر عن الجمعية العمومية المشتركة للأجهزة الفرعية، خاصة فيما يتعلق بنشاطات مركز الدار البيضاء ومركز أنقرة حول القضايا المرتبطة بالتجارة والاستثمارات؛

وإذ يأخذ علما بالتقرير السنوي لمركز الدار البيضاء لعام 2021 حول *"التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"*؛ **وإذ** يشير إلى أن حجم التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي انخفض إلى **552.8** مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بـ **700.1** مليار دولار أمريكي في عام 2019، أي تراجع بنسبة **21.2**٪ نتيجة لتأثير كوفيد -19،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء انخفاض حصة التجارة الإسلامية البينية في إجمالي حصة التجارة الخارجية للدول الأعضاء من 18.95% في 2019 إلى نسبة 17.93% في 2020؛

وإذ يأخذ علما بأنه في 2020، حققت **29** دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالفعل هدف التجارة الإسلامية البينية المتمثل في نسبة 25% والذي رسمه برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025؛

وإذ يشدد على ضرورة إبراز الأولويات التجارية الوطنية في برنامج عمل مركز الدار البيضاء طبقاً للقرار رقم: 47/2-إق الصادر عن الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية؛

وإذ يحيط علما بالافتتاح الناجح لمركز أستانا المالي الدولي (AIFC) في كازاخستان، ويشجع جميع الدول الأعضاء على الاستفادة من مرافقه وهي بورصة المركز (AIX) والتمويل الإسلامي والتمويل الأخضر،

وإذ يشيد بدور مركز دبي المالي (DIFC) وهو يعتبر مركز مالي ومنطقة مالية حرة رائدة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، ويتمتع المركز بنظام تنظيمي وقضائي مستقل وخاضع للتنظيم الدولي وبورصة مالية عالمية.

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة الجمهورية التركية لتنظيمها القمة العالمية **الثامنة** للمنتجات الحلال بعنوان "**عهد جديد وقواعد جديدة: ضرورة الإنتاج والاستهلاك الحلال**" بالتعاون مع مركز الدار البيضاء ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، في إسطنبول بتركيا من **25-28** ديسمبر **2021**؛

وإذ يعرب كذلك عن تقديره للحصيلة الناجحة للجمعية العمومية السادسة عشرة لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، التي عقدت في المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية يوم 2 نوفمبر 2021،

مع الإشارة على نحو خاص إلى الموافقة على طلبات العضوية المقدمة من كل من جمهورية نيجيريا، والموافقة على الأعضاء الجدد في مجلس إدارة معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، وإعادة انتخاب أمين عام المعهد؛

وإذ يشيد كذلك بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ولا سيما من خلال فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة وآلية الكومسيك لتمويل المشاريع؛

1- **يدعو** مجدداً الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصادق بعد على إطار التعاون حول نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (PRETAS) وقواعد المنشأ، إلى القيام بذلك في أقرب الآجال، وتقديم قوائم منتجاتها وجدول امتيازاتها.

2- **يدعو** الدول الأعضاء إلى تقديم مساهماتها الوطنية في برامج العمل السنوية للأجهزة المتفرعة عن المنظمة من أجل تعزيز الشمول والحركية وتملك برامج المنظمة ومشاريعها.

3- **يحث** جميع الدول الأعضاء على تشجيع كياناتها العامة والخاصة على المشاركة بنشاط في المعرض التجاري الثامن عشر لمنظمة التعاون الإسلامي، المقرر عقده في جمهورية باكستان الإسلامية في عام 2022؛ **ويطلب أيضًا** من الأمانة العامة تشكيل لجنة تنسيق للمعرض التجاري، تتألف من مكتب تنسيق الكومسيك، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والمركز الإسلامي الدولي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية، والبنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، ومركز أنقرة وأي مؤسسات أخرى تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي؛

4- **يدعو** كذلك الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى عقد منتدى للاستثمار في أفريقيا في عام 2022، بالتنسيق مع البنك الإسلامي للتنمية وغيره من مؤسسات المنظمة ذات الصلة؛ تحت شعار "***تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا في مجال الاستثمار***"، **ويطلب** من أعضاء المجموعة الأفريقية في المنظمة استضافة هذا المنتدى.

5- **يطلب** من الأمانة العامة النظر في إمكانية إطلاق مبادرة الاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي داخل المنظمة؛

6- **يشيد** بجهود حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على استضافتها معرض اكسبو الدولي 2020 في دبي من 1 أكتوبر 2021 إلى 31 مارس 2022 تحت شعار تواصل العقول وصنع المستقبل.

7- **يدعو** الدول الأعضاء للوقوف إلى جانب المملكة العربية السعودية ودعمها في سعيها لاستضافة معرض إكسبو الدولي 2030 خلال الانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في اجتماع الجمعية العامة للمكتب الدولي للمعارض (BIE) في باريس. فرنسا في نوفمبر من العام 2023؛

8- **يدعو كلا** من المركز الإسلامي لتنمية التجارة (سيسريك) ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى مواصلة جهودهما في توعية الدول الأعضاء بأهمية الاتفاقيات والمفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية وآثارها على اقتصاداتها، **ويدعوها** إلى حشد الموارد وتنسيق جهودها من أجل تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بخصوص القضايا المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية.

9- **يطلب** من مركز الدار البيضاء ومركز أنقرة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية على وضع برامج لبناء القدرات وتبادل الخبرات بالتعاون مع مؤسسات وأجهزة المنظمة ذات الصلة بما في ذلك مكتب تنسيق (الكومسيك)، يتم تنفيذها من خلال التشبيك الفعال بين الوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار والتجارة في الدول الأعضاء في المنظمة.

10- **يطلب كذلك** المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية على إعداد تقرير آفاق الاستثمار الذي يبرز الوضع المقارن للدول الأعضاء، وتوجهات بيئة الاستثمار، والقطاعات ذات أولوية الاستثمار، وآثار صناديق الاستثمار.

ب) تنمية قطاع السياحة:

إذ يجدد التأكيد على القرار الخاص بتنمية السياحة في الدول الأعضاء في المنظمة والصادر عن المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في دورته العاشرة التي عقدت في دكا بجمهورية بنغلادش من 5 إلى 7 فبراير 2018.

وإذ يستذكر القرار المتعلق بتنمية السياحة الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته السابعة والأربعين المنعقدة في نيامي بجمهورية النيجر يومي 27و28 نوفمبر 2020 بشأن تنمية السياحة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يستذكر أيضاً القرارات ذات الصلة الصادرة عن الكومسيك، وخاصة منها تلك الصادرة عن دورتها السابعة والثلاثين التي انعقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 24و25 نوفمبر 2021؛

وإذ يؤكد مجددا خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي اعتمدها المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في دورته العاشرة التي عقدت في دكا بجمهورية بنغلادش يومي 6 و7 فبراير 2018؛

وإذ يعرب عن ارتياحه لنتائج الحلقة التدريبية حول تنمية السياحة الإسلامية في سورينام وغويانا، التي عقدها المركز الإسلامي لتنمية التجارة في باراماريبو في سورينام من 15 إلى 17 يوليو 2019 وتم تمويلها في إطار صندوق الكومسيك لتمويل المشاريع؛

وإذ يشجع جميع الدول الأعضاء على الاستفادة من الاحتفال بمدينة السياحة في منظمة التعاون الإسلامي والمشاركة في مختلف الاحتفالات والأنشطة التذكارية التي ستقام في قابالا، أذربيجان، باعتبارها مدينة السياحة في منظمة التعاون الإسلامي، بهدف تعزيز السياحة البينية في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشيد بجهود الكومسيك في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ولا سيما من خلال فريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة وآلية الكومسيك لتمويل المشاريع؛

وإذ يشيد أيضا بإسهامات مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تنمية قطاع السياحة:

1- **يدعو** جميع الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة إلى الاستفادة من الاحتفال بمدينة السياحة في منظمة التعاون الإسلامي والمشاركة في مختلف الاحتفالات والأنشطة التذكارية التي ستقام في قابالا، أذربيجان، باعتبارها مدينة السياحة في منظمة التعاون الإسلامي، بهدف تعزيز السياحة البينية في منظمة التعاون الإسلامي.

2- **يحث** جميع الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة على تنفيذ مقتضيات خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية، وعقد فعاليات سنوية حول السياحة الإسلامية من أجل تشجيع تدفقات السياح بين الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك من خلال تسهيل إجراءات منح التأشيرة، وتشجيع الاستثمار، والتصنيف والتوحيد، وبناء القدرات.

3- **يدعو** الدول الأعضاء إلى دعم عقد معارض السياحة لمنظمة التعاون الإسلامي بمشاركة وانخراط كاملين لمؤسسات القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

4- **يحث** جميع الدول الأعضاء وأجهزة منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة على المشاركة بفعالية في أعمال الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة المزمع تنظيمه في جمهورية أذربيجان عام 2022.

5- **يشجع** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات المنظمة على تبادل خبراتها وممارساتها الجيدة في الاستجابة للأزمة غير المسبوقة في قطاع السياحة والسياسات المبتكرة بشأن استئناف الأنشطة السياحية بسرعة وسط جائحة كوفيد-19 بهدف تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنظمة؛

6- **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الاستثمار واستكشاف أسواق وقطاعات السياحة المتخصصة مثل السياح الشباب والسياحة الإسلامية والسياحة البيئية لتوسيع قاعدة الأنشطة السياحية ودعم جهود التعافي في هذا القطاع؛

7- **يدعو** مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى تنظيم برامج وأنشطة تدريبية بشأن التطورات الجديدة واللوائح والفرص في قطاع السياحة في أعقاب جائحة كوفيد-19 بهدف تعزيز قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين في مجال السياحة وواضعي السياسات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

8- **يرحب** بالمبادرة التي اتخذتها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة لتنظيم منتدى السياحة المستدامة في باكستان في عام 2022؛

9- **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الاستثمار في "الرقمنة" للترويج لوجهاتها وتسويقها وكذلك تحسين تجربة الزوار الدوليين في قطاع السياحة بهدف تسريع جهود التعافي واستضافة المزيد من السياح الدوليين.

ج) القطاع الخاص:

إذ يؤكد مجددا الأحكام ذات الصلة الواردة في القرار رقم 47/2-إق الصادر عن السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في نيامي بجمهورية النيجر يومي 27و28 نوفمبر 2020؛

وإذ يأخذ علما بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الكومسيك وخاصة منها تلك الصادرة عن دورتها السابعة والثلاثين التي انعقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 24و25 نوفمبر 2021؛

وإذ يشيد كذلك بجهود الكومسيك في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال تنمية القطاع الخاص، ولا سيما من خلال فريق عمل الكومسيك وآلية الكومسيك لتمويل المشاريع؛

وإذ يدرك أن القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي لقطاع التشغيل والنمو والاستثمار والتجارة والابتكار وأنه يضطلع بدور مركزي في التخفيف من وطأة الفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل؛

وإذ يعرب عن ارتياحه لحقيقة أن الاعتمادات التراكمية للقطاع الخاص للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص منذ إنشائه في 1999، قد بلغت 6.8 مليار دولار أمريكي لدعم 500 مشروع في القطاع الخاص في دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشيد بالنتائج الموفقة التي تمخضت عنها الدورة **الثانية** والثلاثون لمجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة المنعقدة في مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، يوم 17 ديسمبر 2021، والاجتماع السابع والثلاثين لجمعيتها العمومية يومي 20 مايو 2021،

وإذ يؤكد على أهمية تنمية القطاع الخاص من أجل تعزيز التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي على المستويين الإقليمي والدولي، ويشجع المركز الإسلامي لتنمية التجارة على دعم الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في منتدياتها الخاصة بقطاعات معينة، والمخططة في عام 2023/2022،

وإذ يرحب ببدء عمل مركز منظمة التعاون الإسلامي للتحكيم بمناسبة الدورة السابعة والثلاثين للكومسيك، التي عقدت في اسطنبول، الجمهورية التركية، يومي 24و25 نوفمبر 2021،

وإذ يأخذ في الاعتبار تقرير أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارية والصناعة والزراعة، وخاصة في مجال تنمية التجارة وتنظيم المعارض التجارية المتخصصة ومنتديات الأعمال والتجارة وحلقات العمل حول بناء القدرات:

1- **يرحب** بتأكيد المملكة الأردنية الهاشمية على رغبتها في مواصلة التنسيق مع الأمانة العامة على نحو مشترك لاستضافة منتدى منظمة التعاون الإسلامي للقطاع الخاص في عام 2022.

2- يدعو الدول الأعضاء إلى تشجيع غرف التجارة الوطنية لديها على المشاركة الفعالة في أعمال مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بهدف تعزيز الاستفادة من خدمات المركز من قبل القطاع الخاص؛

3- **يطلب** مجددا من الدول الأعضاء تعيين غرفها التجارية الجامعة المعتمدة لدى الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة من أجل تعزيز عضويتها ولزيادة الدعم لهذه الممثلية التعاونية الهامة لمنظمة التعاون الإسلامي.

4- **يقر** بالحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لإنشاء إطار العمل المناسب لجذب الاستثمار المستدام وزيادة الدعم لأصحاب المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة؛

5- **يؤكد** أهمية إشراك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في التشاور بشأن السياسات وصياغتها فيما يتعلق بالأنظمة والتأكد من أن القواعد المالية مفتوحة ومتاحة لجميع الأعمال التجارية، بما في ذلك برامج الأعمال الصغيرة التي تزود رواد الأعمال بالمهارات التكنولوجية والإدارية والمالية.

د) تطوير قطاع النقل والمواصلات:

إذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي-2025 الذي أقرته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016، وخاصة الأهداف المتعلقة بقضايا تطوير النقل والمواصلات،

وإذ يستذكر القرار المتعلق بالتعاون في مجال النقل والمواصلات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والصادر عن المؤتمر الوزاري الأول للنقل والمواصلات والذي انعقد في إسطنبول بالجمهورية التركية من 7 إلى 10 سبتمبر 1987؛

وإذ يؤكد مجددا القرار رقم: 47/2-إق الصادر عن الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في نيامي بجمهورية النيجر يومي27و28 نوفمبر 2020 بشأن التعاون في مجال النقل والمواصلات؛

وإذ يستذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن الكومسيك، وخاصة منها تلك الصادرة عن دورتها السابعة والثلاثين التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 24و25 نوفمبر 2021؛

وإذ يستذكر مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الأول للنقل المستدام الذي انعقد في عشق أباد بتركمنستان يومي 26 و27 نوفمبر 2016 وكذا البيان الصادر عنه؛

وإذ يقر بالدور المهم لممرات النقل والعبور المتعددة الوسائط التي تتسم بالكفاءة والموثوقية وبأسعار معقولة من أجل الحركة الفعالة للبضائع والأشخاص في دعم النمو الاقتصادي المستدام وتحسين الرفاهية الاجتماعية للناس وتعزيز التعاون والتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يقر كذلك بالتحديات والفرص التي يتيحها تطوير النقل للدول الأعضاء في المنظمة وضرورة زيادة التعاون وتبادل الممارسات المثلى في هذا الصدد؛

وإذ يؤكد على الحاجة إلى تنسيق وتحسين البنية التحتية للمواصلات وعبور الحدود والمرافق والخدمات على طول ممرات النقل والعبور الدولية،

وإذ يشدد على ضرورة تنفيذ مشروع خط السكة الحديدية بين دكار وبورتسودان باعتباره ممرا للنقل متعدد الوسائط وكذا غيره من مشاريع الربط في مجال النقل عبد الحدود في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يدرك أهمية ترابط شبكات النقل بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في تيسير الوصول إلى الأسواق والفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية للعديد من البلدان الممتدة داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي، فضلاً عن المساهمة في التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر في دول منظمة التعاون الإسلامي؛

ووعيا منه بضعف ترابط شبكات النقل والمواصلات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبضرورة تعزيز جهود التعاون في قطاع النقل والمواصلات من خلال إعداد وتنفيذ مشاريع مشتركة؛

وإذ يدرك ضرورة زيادة استثمارات القطاعين العام والخاص في تطوير البنى التحتية للنقل وتعزيز كفاءة أنظمة النقل، وهو ما من شأنه الإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل في الدول الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يشيد بجهود الكومسيك لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة ولا سيما من خلال فريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والمواصلات وآلية الكومسيك لتمويل المشاريع؛

وإذ يشيد بمشروع القطار الخليجي الموحد والذي سيربط ستة دول خليجية مع بعضها البعض (سلطنة عمان، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، دولة الكويت) وذلك لنقل الركاب والبضائع بين دول الخليج، وسيساهم هذا المشروع في تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء، ويعتبر هذا المشروع ثاني أكبر مشروع سكة حديد على مستوى آسيا والمنطقة.

وإذ يأخذ في الاعتبار الدراسات الجارية حول قيود الاتصال بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان غير الساحلية في منظمة التعاون الإسلامي (LLDCs) في مجال النقل،

وإذ يأخذ في الاعتبار الترتيبات الجارية لعقد المؤتمر الوزاري الإسلامي الثاني للنقل والمواصلات؛

وإذ يأخذ علما مع التقدير بالجهود التي تبذلها المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي وخاصة منها البنك الإسلامي للتنمية، كل وفقا للمهام الموكلة إليه لدعم تطوير البنى التحتية في مجال النقل والمواصلات في الدول الأعضاء في المنظمة:

1- **يقر** بضرورة استمرار التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمعالجة القضايا المتعلقة بممرات النقل والعبور باعتبارها عنصراً هاماً من عناصر التنمية المستدامة.

2- **يدعو** الدول الأعضاء إلى بناء شراكات أقوى فيما بينها تركز على النقل والمواصلات، ولاسيما تطوير ممرات وشبكات النقل الرامية إلى تعزيز الربط وتسهيل التجارة والاستثمار في منطقة المنظمة.

3- **يطلب مجدداً** من الدول الأعضاء والوكالات الإنمائية لمنظمة التعاون الإسلامي لمساعدة مالكي المشروع على ضمان توفير الدعم المالي والعيني الخارجي لتسريع وتيرة تنفيذ مختلف أجزاء ممر خط

السكة الحديدية بين دكار وبورتسودان، بما في ذلك مشروع السكة الحديدية الممتد من دكار عبر باماكو وسيكاسو وبوبو وديولاسو.

4- **يدعو** الدول الأعضاء إلى زيادة تشجيع التواصل المعزز والمشاورات الدورية بين سلطاتها المعنية المشاركة في تطوير وتشغيل ممرات النقل والعبور الدولية؛

5- **يرحب** ببدء تشغيل خدمة قطار الشحن الباكستانية – الإيرانية – التركية، والمشروع النموذجي للشحن البري بين باكستان وأفغانستان وأوزبكستان لتعزيز الترابط والتجارة على الصعيد الإقليمي؛

6- **يرحب** بقرار حكومة تركمنستان استضافة المؤتمر الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية حول النقل والمواصلات في أبريل 2022، ويدعو الدول ذات الصلة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها وأجهزتها إلى المشاركة النشطة في هذا المؤتمر؛

7- **يرحب** بمبادرة جمهورية اندونيسيا بشأن استضافة الدورة القادمة من المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي حول النقل والمواصلات.

8- **يشجع** الدول الأعضاء على إبداء اهتمامها باستضافة الدورات المستقبلية من المؤتمر الوزاري الإسلامي للنقل والمواصلات.

9- **يدعو** الدول الأعضاء التي تتمتع بمزايا نسبية لاتخاذ مبادرات لبناء القدرات وتبادل الممارسات المثلى وزيادة الوعي وتعزيز الحوار البيني في إطار المنظمة في مجال النقل والمواصلات بما يعود بالنفع على الدول الأعضاء كافة.

هـ) حكم عام:

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل حول كل بند من البنود الواردة من (أ) إلى (د) إلى الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 48/3-إق

بشأن

التخفيف من وطأة الفقر

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في اسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22-23 مارس2022)؛

عملاً بميثاق منظمة التعاون الإسلامي بخصوص تكثيف التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي؛

وإذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثالثة عشرة المنعقدة في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016، والذي يعطي الأولوية للتخفيف من وطأة الفقر من بين أولويات أخرى؛

وإذ يستذكر كذلك البيان الختامي للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يوم 31 مايو 2019؛

وإذ يستذكر أيضا الاتفاقية العامة للتعاون التجاري الاقتصادي والفني بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتمدت بموجب القرار رقم 8/1-إق الصادر عن الدورة الثامنة لمجلس وزراء الخارجية التي عُقدت في طرابلس بليبيا من 16 إلى 22 مايو 1977؛

وإذ يؤكد مجدداً اتفاقية تشجيع الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وحمايتها وضمانها، والتي اعتمدتها الدورة الثانية عشرة لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في بغداد بالعراق من 1 إلى 5 يونيو 1981؛

وإذ يستذكر القرار رقم 47/3-إق الصادر عن الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في نيامي بجمهورية النيجر يومي 27 و28 نوفمبر 2021؛

وإذ يؤكد مجدداً القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، وخاصة تلك التي اعتمدتها الدورة السابعة والثلاثون للجنة التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 24 و25 نوفمبر 2021؛

وإذ يلاحظ بقلق بالغ التهديد الذي تُشكله جائحة كوفيد-19 لصحة الإنسان وسلامته ورفاهه، فضلاً عن الاضطراب الشديد الذي يلحق بالمجتمعات والاقتصادات والأثر المدمر على الأرواح وسبل العيش، وأن الأشخاص الأشد فقراً والأكثر ضعفاً هم الأكثر تضرراً من الجائحة؛

وإذ يلاحظ أيضًا بقلق أن الانكماش الاقتصادي المرتبط بجائحة كوفيد -19 قد دفع 119 إلى 124 مليون شخص إضافي إلى الفقر المدقع في عام 2020 في العالم، ومعظم هؤلاء الأشخاص من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يرحب بالقرار المتعلق "بتوفير المساعدة الاجتماعية الفعالة والتمكين الاجتماعي والاقتصادي في ضوء جائحة كورونا" شعاراً لجلسة تبادل وجهات النظر خلال الدورة الثامنة والثلاثين للكومسيك؛

وإذ يدرك أهمية دعم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وتعزيز تمكين الفقراء والأشخاص المستضعفين،

وإذ يشيد بمختلف المبادرات التي أطلقتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المنظمة وبدعم هذه الدول لتنفيذ قرارات المنظمة ذات الصلة؛

وإذ يشيد كذلك بصندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية لجهودهما في التخفيف من حدة الفقر، وبالجهود التي تبذلها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة، ولاسيما من خلال فريق عمل الكومسيك للتخفيف من وطأة الفقر وآلية الكومسيك لتمويل المشاريع؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام:

1. **يؤكد** أهمية اتخاذ تدابير هادفة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، ويشجع الدول الأعضاء على مواصلة وضع وتنفيذ برامج لمكافحة الفقر على أساس الأولويات الوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المستضعفة في المجتمع؛
2. **يرحب** بالعمل الجاري الذي تقوم به مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة لدعم الجهود الوطنية للدول الأعضاء في المنظمة للتخفيف من حدة الفقر، **ويؤكد** في هذا الصدد على الحاجة إلى زيادة البرامج والمشاريع، في إطار ولاياتها، التي تهدف إلى تنمية قدرات الدول الأعضاء في

المنظمة، ودعم استراتيجياتها الوطنية التي تتناول القضاء على الفقر وتعزز النمو الاقتصادي المستدام؛

3. **يشجع** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تعزيز تبادل الآراء والخبرات فيما بينها في سياق التخفيف من حدة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

4. **يطلب** من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تقديم تقارير منتظمة إلى اللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية عن أداء أنشطة البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا والوضع الفعلي لهذا البرنامج.

أ) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية:

إذ يستذكر الأحكام ذات الصلة من البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي في دورته الرابعة عشرة التي عُقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يوم 31 مايو 2019، بشأن ضرورة حشد الموارد لفائدة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية؛

وإذ يؤكد مجدداً قراراته ذات الصلة بشأن حشد الأموال لفائدة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية وخاصة القرار رقم 47/3-إق الصادر عن الدروة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عُقدت في نيامي بجمهورية النيجر يومي 27و28 نوفمبر 2020؛

وإذ يؤكد مجدداً القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، وخاصة تلك التي اعتمدتها الدورة السابعة والثلاثون للجنة التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 24و25 نوفمبر 2021؛

وإذ يلاحظ أن ما مجموعه 48 دولة من الدول الأعضاء في المنظمة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية قد تعهدت لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية بما قدره 2.6 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 26% من الرأسمال المعتمد والمستهدف والبالغ 10 مليارات دولار أمريكي؛

وإذ يلاحظ كذلك أن تسعة وعشرين (29) دولة من الدول الأعضاء ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية قد سددت تعهداتها بالكامل، بينما سددت ثمانية (8) دول من الدول الأعضاء تعهداتها جزئياً ومازالت إحدى عشرة (11) دولة من الدول الأعضاء لم تسدد تعهداتها بعد؛

وإذ يلاحظ كذلك أن صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ما زال يعاني من مصاعب بسبب المستوى المتدني للموارد التي تم حشدها مقارنة مع رأس المال المعتمد والمستهدف والبالغ (10) مليارات دولار أمريكي؛

وإذ يشيد بتخصيص كل من بنين وبوركينا فاسو وجزر القمر وكوت ديفوار لقطع أرض لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية في إطار برنامج الوقف؛

وإذ يسجل أن القيمة التراكمية للتدخلات المختلفة بخصوص مشاريع التخفيف من وطأة الفقر عبر صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ناهزت 858.4 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2020؛

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة جمهورية إندونيسيا لتعاونها مع مجمع الفقه الإسلامي الدولي في تنظيم المؤتمر الدولي حول "التمويل الاجتماعي الإسلامي: وجهة نظر فقهية"، في جاكرتا بجمهورية اندونيسيا في 26 أكتوبر 2021؛

وإذ يدرك أن المهمة الرئيسية لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية هي الإسهام في تطوير البنى التحتية المستدامة وتعزيز التنمية المجتمعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشدد على ضرورة حشد المزيد من الأموال من أجل سد الفجوة التمويلية البالغة 7.4 مليار دولار أمريكي في صندوق التضامن الإسلامي للتنمية باعتبار ذلك الوسيلة الحاسمة لتوسيع نطاق نشاطاته من أجل التخفيف من وطأة الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية في الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك من خلال تنويع الموارد،

إذ يؤكد أيضاً أن التمويل الدولي يلعب دوراً هاماً في تكملة جهود دول منظمة التعاون الإسلامي لتعبئة الموارد العامة محلياً، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً في المنظمة ذات الموارد المحلية المحدودة، لتمويل برامج التنمية الوطنية

1- **يدعو** مجدداً الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لم تفِ بتعهداتها تجاه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية إلى الوفاء بها كاملة والتفكير في تقديم التزامات إضافية على أساس طوعي، بما في ذلك تخصيص أوقاف لصالح الصندوق، وذلك للوصول لرأس المال المستهدف للصندوق وهو عشرة مليارات دولار أمريكي.

2- **يدعو كذلك** الدول الأعضاء في المنظمة التي لم تقدم أي التزام تجاه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية إلى تقديم تعهداتها بخصوص ذلك انطلاقاً من روح التضامن والمساعدة المتبادلة.

3- **يدعو كذلك** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى دعم المؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة، وذلك من أجل تعزيز شراكتها مع منشآت القطاع الخاص في الدول الأعضاء في المنظمة بغية حشد أموال إضافية لفائدة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

4- **يطلب** من الأمين العام مواصلة تقديم تقرير حول أنشطة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

ب) تطوير التمويل الاجتماعي الإسلامي

إذ يؤكد مجدداً الأحكام ذات الصلة لميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي تشجع أنشطة زيادة التعاون الإسلامي البيني في المجالين الاقتصادي والاجتماعي؛

وإذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثالثة عشرة التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016، والذي يضع من بين أولوياته تطوير المنتجات المالية الإسلامية؛

وإذ يستذكر كذلك الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة التي اعتمدت بموجب القرار 8/1-إق الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة التي عقدت في طرابلس في الفترة من 16 إلى 22 مايو 1977؛

وإذ يستذكر أيضاً الأحكام ذات الصلة لقرارات الشؤون الاقتصادية الصادرة عن الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في نيامي بجمهورية النيجر يومي 27و28 نوفمبر 2020؛

وإذ يدرك أن غالبية سكان الدول الأعضاء في المنظمة لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر البالغ 1.9 دولار أمريكي في اليوم، مما يؤكد ضرورة حشد المزيد من الموارد لدعم البرامج الخاصة بالتخفيف من وطأة الفقر؛

وإذ يقر أن التمويل الاجتماعي الإسلامي يمكن أن يسد فجوة الموارد للتخفيف من وطأة الفقر ومعالجة مشكلة الإقصاء المالي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يأخذ علماً بنتائج منتدى التمويل الاجتماعي الإسلامي الذي عقد في جاكرتا بجمهورية إندونيسيا يومي 12 و13 نوفمبر 2019؛

وإذ يسلّم بأن أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي، مثل الوقف والزكاة، يمكنها فعلا أن تشكل دعامة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إن تم تطويرها وإدارتها واستخدامها على النحو السليم ووفق مبادئ الشفافية والمساءلة والفعالية؛

وإذ يشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ولاسيما المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب لتطوير قطاع التمويل الاجتماعي الإسلامي في الدول الأعضاء في المنظمة وتوثيق الخبرات والتجارب الوطنية في هذا الصدد؛

1. **يطلب** من الدول الأعضاء إيجاد البيئة القانونية والتنظيمية اللازمة ودعم البنى التحتية من أجل تشجيع تطوير التمويل الاجتماعي الإسلامي بغية زيادة أثره على الاقتصاد وتحقيق كامل إمكانياته في مواجهة الفقر.
2. **يدعو** الدول الأعضاء التي طورت قطاعا للتمويل الاجتماعي الإسلامي يعمل بفعالية إلى تبادل خبراتها وتجاربها وممارساتها المثلى مع الدول الأعضاء الأخرى بهذه تشجيع تطوير هذا القطاع في هذه البلدان.
3. **يطلب** من البنك الإسلامي للتنمية تنظيم ندوة حول نموذج التمويل الصغير بدون فوائد الذي قدمته منظمة "أخوات" الباكستانية.
4. **يدعو** كذلك مؤسسات المنظمة ذات الصلة إلى توفير التدريب والدعم الفني اللازمين للدول الأعضاء حول تطوير التمويل الاجتماعي الإسلامي، بما في ذلك إدماجه في الاستراتيجيات الوطنية للتخفيف من وطأة الفقر.
5. **يشجع** الدول الأعضاء على إبداء اهتمامها باستضافة حلقات دراسية دولية لخلق الوعي وتوفير الفرص لمناقشة القضايا بين أصحاب المصلحة حول كيفية زيادة تشجيع تطوير قطاع التمويل الاجتماعي الإسلامي في الدول الأعضاء.

ج) حكم عام:

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل حول كل بند من بنديْهِ (أ) و (ب) إلى الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 48/4-إق

بشأن

تقديم المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجماعات والمجتمعات المسلمة في الأراضي المتنازع عليها أو المحتلة والدول غير الأعضاء في المنظمة في إطار ولاية المنظمة

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في اسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22-23 مارس2022)؛

إذ يستذكر الأحكام ذات الصلة من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي بشأن تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء؛

إذ يستذكر أيضا البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الرابعة عشرة التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يوم 31 مايو 2019؛

وإذ يؤكد مجددًا القرار رقم 47/4-اق بشأن المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجماعات والمجتمعات المسلمة في الأراضي المتنازع عليها أو المحتلة والدول غير الأعضاء في المنظمة في إطار ولاية المنظمة، الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته السابعة والأربعين التي عقدت في نيامي بجمهورية النيجر يومي 27و28 نوفمبر 2020؛

وإذ يعتقد أن الهدف العام للمساعدة الاقتصادية يتمثل في تعزيز قدرات البلدان المحتاجة الأعضاء في المنظمة لمواصلة جهودها الإنمائية؛

وإذ يقر بأن الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية عنصر أساسي في الشراكة من أجل التنمية دعماً لجهود تحقيق الأهداف الإنمائية لمنظمة التعاون الإسلامي، بما فيها برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025.

ورغبة منه في المساهمة في تهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما أقلها نمواً؛

وإذ يساوره القلق إزاء العقبات التي تواجهها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل تنميتها الاجتماعية والاقتصادية المستدامة؛

وإذ يرحب بإنشاء الوكالة الإندونيسية للتنمية الدولية وصندوقها الخاص بالتعاون الإنمائي في إطار التزام إندونيسيا بالمساعدة الاقتصادية والتقنية للدول النامية، بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، دون أن تقتصر عليها.

وإذ يضع في اعتباره طلبات المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المحتاجة؛

وإذ يشيد بالدول الأعضاء التي قدمت مساعداتها المالية والفنية دعماً لمختلف المشاريع الإنمائية في الدول المحتاجة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفي غيرها من الدول غير الأعضاء في المنظمة:

1- **يدعو** الدول الأعضاء وباقي المانحين المحتملين إلى الاستمرار في مساعدة الدول الأعضاء المحتاجة والجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في جهودها لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وفقاً لمثل الشراكة والمساعدة المتبادلة والتضامن فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة.

2- **يشيد** بالتبرع السخي الذي قدمته المملكة العربية السعودية بقيمة 20 مليون ريال سعودي دعما لمبادرة منظمة التعاون الإسلامي لوصول لقاح كوفيد -19 إلى البلدان الأقل نموا، بالتنسيق مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ويدعو الدول الأعضاء إلى التبرع بأموال للحساب المصرفي الذي فتحته الأمانة العامة لهذا الغرض.

3- **يشيد** بمبادرات المملكة العربية السعودية الخاصة بإلغاء الديون المستحقة على البلدان الأقل نمواً والبالغ حجمها 6 مليار دولا أمريكي لأسباب إنسانية.

4- **يدعو** دول المنظمة الأعضاء التي تزخر بالثروات إلى وضع برامج لبناء القدرات والمساعدة الفنية لفائدة دول المنظمة المعوزة، ولاسيما من بينها البلدان الأقل نمواً، وتسهيل نقل التكنولوجيا لصياغة استراتيجيات وطنية للتنمية وتنفيذها.

5- **يدعو مجدداً** الدول الأعضاء إلى تقديم معلومات عن المساعدات التي تقدمها، وذلك بصورة سنوية، وفقاً للقرارات الحالية والسابقة في هذا الشأن.

أ) المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

أولا: المساعدة الاقتصادية لجمهورية أذربيجان:

إذ يؤكد تضامن الدول الأعضاء التام مع حكومة أذربيجان وشعبها في هذه المرحلة الحرجة للغاية من تاريخ البلاد؛

وإذ يشير إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بشأن النزاع بين أرمينيا وأذربيجان؛

وإذ يشجب الأثار المستمرة للعدوان **المسلح من أرمينيا على جمهورية** أذربيجان، مما أسفر عن الترحيل العنيف لنحو مليون شخص من أبناء الشعب الأذربيجاني عن ديارهم بطريقة أشبه ما تكون بالتطهير العرقي الفظيع؛

ووعيًا منه بأن الأضرار الاقتصادية التي لحقت بأذربيجان قد تجاوزت 60 مليار دولار أمريكي؛

وإذ يعرب عن استيائه من حجم الدمار داخل أراضي أذربيجان والذي لحق بها خلال فترة الاحتلال، ومن التلوث الواسع النطاق لهذه الأراضي بالألغام الأرضية وبغيرها من الأجهزة المتفجرة الأخرى؛

وإذ يرحب ويشيد بالمساعدة التي قدمتها بعض الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية ومؤسسات إسلامية أخرى ومؤسسات الأمم المتحدة ومنظمات دولية خلال السنوات الماضية؛

وإذ يعرب عن ارتياحه لتحرير أراضي أذربيجان من الاحتلال مما سوف يتيح حل مشاكل إنسانية معضلة تتعلق بوجود أكثر من مليون نازح على أراضي جمهورية أذربيجان من خلال تمكينهم من العودة إلى ديارهم بسلامة وشرف وكرامة.

1- **يناشد** الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الإسلامية الأخرى وجميع الدول الأخرى تقديم مساعداتها لأذربيجان حكومة وشعبًا في جهودهم لإعادة تأهيل وإعادة بناء الأراضي المحررة من الاحتلال التي تعاني الأمرّين من تداعيات عدوان أرمينيا، من أجل تمكين النازحين من العودة الآمنة والكريمة.

2- **يدعو** المنظمات الدولية إلى مواصلة دعم الأنشطة الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أذربيجان

ب) المساعدة الاقتصادية للجماعات والمجتمعات المسلمة في الأراضي المحتلة أو المتنازع عليها وفي البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار ولاية المنظمة:

أولاً- المساعدة الاقتصادية لشعب جامو وكشمير:

إذ يستذكر جميع القرارات الصادرة سابقاً عن منظمة التعاون الإسلامي بشأن مساعدة الشعب الكشميري، ولاسيما القرار رقم **47/4**-إق الصادر عن الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية؛

وإذ يعرب عن تعاطفه الخالص مع شعب جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير المشروع والذي تكبد خسائر فادحة في الأرواح والأرزاق والرازح تحت نير الاحتلال الهندي غير المشروع ومنذ عقود من الزمن؛

وإذ يؤكد أن الانتخابات الهندية غير المشروعة ليوم 5 أغسطس 2019 إنما تهدف إلى حرمان أبناء الشعب الكشميري من حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية كمواطنين أصليين للأرض المحتلة؛

وإذ يعرب عن استيائه من التدابير الهندية التي أعقبت ذلك، بما فيها إصدار 4.2 مليون شهادة سكن لمواطنين هنود غير كشميريين، وسن قانون إعادة تنظيم جامو وكشمير لعام 2019 ولجنة ترسيم الحدود والتي تعتبر جزءاً من المحاولات الممنهجة لإحداث تغيير ديمغرافي في جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي غير المشروع وتحويل الأغلبية المسلمة إلى أقلية؛

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء تفاقم أوضاع حقوق الإنسان والوضع الإنساني بشكل خطير جراء جائحة كورونا في جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي غير المشروع، وذلك في أعقاب التدابير التي اتخذت يوم 5 أغسطس 2019، وأن الآثار المتراكمة "للإغلاق المزدوج" تقدر بحوالي 9.5 مليار دولار أمريكي على اقتصاد جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي غير المشروع؛

وإذ يعرب عن امتنانه لكافة الدول الأعضاء التي دعمت الكشميريين ودعمت كفاحهم المشروع من أجل تقرير المصير؛

وإذ يقر بالاهتمام الذي أبان عنه الممثل الخاص للأمين العام للمنظمة بشأن جامو وكشمير، السفير عبد الله عالم، فيما يتعلق بتقديم المساعدة المالية للمشاريع الإنمائية في أزاد جامو وكشمير خلال زيارته إلى المنطقة في مايو 2016؛

وإذ يرحب بجهود الأمين العام في تمويل المشاريع الإنمائية في أزاد جامو وكشمير خلال زيارته إلى إسلام آباد عام 2014؛

وإذ يرحب بزيارة المبعوث الخاص للأمين العام لجامو وكشمير وأزاد جامو وكشمير إلى باكستان وأزاد جامو وكشمير في مارس 2020، وكذلك بالزيارة اللاحقة التي قام بها المبعوث الخاص والأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية في نوفمبر 2021؛

وإذ يعرب كذلك عن تقديره الخالص للمساعدات التي قدمتها الدول الأعضاء وأجهزة المنظمة ذات الصلة للكشميريين:

1- **يدعو** إلى الإسراع بتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الممثل الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لجامو وكشمير حول زياراته لأزاد جامو وكشمير في مايو 2016 ومارس 2020 ونوفمبر 2021.

2- **يدعو كذلك** إلى تسريع وتيرة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية بشأن الانتهاكات السافرة للحقوق والمعايير الإنسانية الدولية في جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي غير المشروع، مع الإشارة على نحو خاص إلى جائحة كورونا.

3- **يشجع** صندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية على تمويل مشاريع إنمائية في أزاد جامو وكشمير من خلال تبرعات أو قروض ميسرة.

4- **يناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية، مثل صندوق التضامن الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسات الخيرية، تقديم مساعدات إنسانية سخية لشعب كشمير.

5- **يحث** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية وخاصة منها البنك الإسلامي للتنمية على وضع برامج من أجل تقديم منح دراسية للطلبة الكشميريين في مختلف جامعات ومؤسسات دول منظمة التعاون الإسلامي.

6- **يشجع** المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية والهيئات الدولية ذات الصلة من العالم الإسلامي، على الإسهام في توفير الأموال والمساعدات اللازمة لدعم الجهود الحالية للنهوض الاقتصادي لأزاد جامو وكشمير، ويطلب من الأمين العام النظر في إمكانية وضع آلية مخصصة لهذا الغرض وإعداد تقرير حول التقدم المحرز خلال الدورة القادمة لمجلس وزراء الخارجية.

ج) حكم عام:

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل عن بنديه (أ) و(ب) إلى الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 48/5-إق

بشأن

تنفيذ قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في اسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22-23 مارس2022)؛

وإذ يستذكر القرارات ذات الصلة التي صدرت عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يوم 31 مايو 2019، والتي أشادت بدور الكومسيك برئاسة رئيس الجمهورية التركية، في الإسهام في تحقيق أهداف منظمة التعاون الإسلامي في المجال الاقتصادي، والتي ثمّنت عالياً التنفيذ الناجح للنظام الأساسي المنقح للكومسيك واستراتيجيتها اللذين اعتمدتهما القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة؛

وإذ يستذكر القرارات ذات الصلة التي صدرت عن مؤتمر القمة الإسلامي ومجلس وزراء الخارجية والكومسيك والقمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة وقمة الكومسيك الاقتصادية في عام 2009 والدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية والدورة السادسة والثلاثين للكومسيك؛

وإذ يجدد التزام جميع الدول الأعضاء "ببرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى 2025 الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت يومي 14 و15 أبريل 2016 في اسطنبول بتركيا، وباستراتيجية الكومسيك التي اعتمدتها القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة التي عُقدت يومي 14 و15 أغسطس 2012 في مكة المكرمة؛

وإذ يستذكر أهداف الكومسيك واختصاصاتها بموجب القرارات ذات الصلة التي صدرت عن مؤتمر القمة الإسلامي والنظام الأساسي للكومسيك، بما في ذلك الاضطلاع بدور المنبر المركزي للدول الأعضاء لمناقشة القضايا الاقتصادية والتجارية على الساحة الدولية؛

وإذ يحيط علماً بما قُدم من تقارير مرحلية وأوراق عمل ودراسات حول بنود جدول الأعمال المختلفة المقدمة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المقاييس والمواصفات للدول الإسلامية؛

وإذ يعرب عن تقديره للدول الأعضاء لاستضافتها مؤتمرات وزارية واجتماعات وورش عمل ومعارض وأنشطة أخرى في مجالات التعاون؛

وإذ يشيد بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومؤسسات المنظمة العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، وهي: ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام:

1. **يطلب مجدداً** من الدول الأعضاء مواصلة جهودها من أجل تنفيذ مقررات الكومسيك بما في ذلك القرار رقم: OIC/COMCEC/37-21/RES المرفق بهذه الوثيقة، بشكل يتوافق مع ميثاق منظمة التعاون الإسلامي؛
2. **يطلب من الأمين العام** متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير شامل بشأنه إلى الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 48/6-إق

بشأن

أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية العاملة في المجال الاقتصادي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في اسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22-23 مارس2022)؛

عملا بالأحكام ذات الصلة من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي بشأن متابعة تنفيذ قرارات المنظمة ومقرراتها وتوصياتها، بما في ذلك عملية تنسيق وملاءمة عمل الأجهزة المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يؤكد مجدداً القرار المتعلق بنشاطات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي والصادر عن الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في نيامي بجمهورية النيجر يومي 27و28 نوفمبر 2020؛

وإذ يجدد التأكيد كذلك على القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، وبخاصة تلك الصادرة عن الدورة السابعة والثلاثين للكومسيك التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 24و25 نوفمبر 2021؛

وإذ يستذكر كذلك برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشر لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 إبريل 2016، وخاصة دور مؤسسات المنظمة العاملة في المجال الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف البرنامج في المجال الاقتصادي؛

وإذ يحيط علماً بنتائج الاجتماع التنسيقي الخامس لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الذي انعقد في مقر المنظمة بجدة بالمملكة العربية السعودية يومي 4 و5 ديسمبر 2019؛

وإذ يأخذ في الحسبان التقارير المتعلقة بنشاطات مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي وهي: **مكتب تنسيق الكومسيك،** ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، **ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية،** والمنظمة

الإسلامية للأمن الغذائي، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام وتقرير الجمعية العمومية المشتركة للأجهزة المتفرعة؛

أ) مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة):

إذ يستذكر القرار رقم 8/2-إق الصادر عن الدولة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية التي عقدت في طرابلس بليبيا في مايو 1977، بشأن إنشاء مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)؛

ووعياً منه بالدور الذي يضطلع به مركز أنقرة في إعداد التقارير الأساسية والدراسات المتعلقة بمختلف بنود جدول أعمال المؤتمرات والاجتماعات الوزارية الإسلامية ذات الصلة؛

وإذ يدرك أيضاً الزيادة اللافتة في عدد التقارير والدراسات وبرامج التدريب وبناء القدرات التي نفذها مركز أنقرة في السنوات الأخيرة؛

وإذ يأخذ في الحسبان الجهود الدؤوبة التي يبذلها مركز أنقرة من أجل الشروع في تنفيذ مجموعة كبيرة من برامج بناء القدرات والدورات التدريبية في مختلف الميادين والمجالات التي تحظى باهتمام الدول الأعضاء من أجل تعزيز قدرات وجودة مؤسساتها الوطنية ومواردها البشرية؛

وإذ يأخذ في الاعتبار حصيلة الاجتماع الثاني والأربعين لمجلس إدارة مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية (مركز أنقرة) الذي عقد في أنقرة بتركيا يوم 21 أكتوبر 2019؛

وإذ يأخذ علما بتقرير الأمين العام وبتقرير الجمعية العامة المشتركة للأجهزة المتفرعة؛

1- **يشيد** بجهود مركز أنقرة في إعداد تقارير ودراسات أساسية فنية مختلفة والتي يتم تقديمها بانتظام إلى المؤتمرات الوزارية القطاعية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي واللجان الدائمة ذات الصلة.

2- **يدعو** الدول الأعضاء إلى أن تحيط علمًا بتوصيات ومقترحات المشاريع الواردة في التقارير والدراسات التي قدمها مركز أنقرة إلى المؤتمرات والاجتماعات الوزارية لمنظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

3- **يدعو** مركز أنقرة إلى مواصلة تنفيذ مشاريع وأبحاث مشتركة مع المؤسسات الإقليمية والدولية والوطنية ومراكز الفكر والبحث (Think Tanks) والجامعات حول قضايا التنمية التي تحظى باهتمام الدول الأعضاء، وذلك من أجل صياغة مقترحات تحفز وتعزز التعاون فيما بينها.

4- **يدعو** مركز أنقرة إلى إطلاق مشاريع بحوث حول قضايا التنمية الاجتماعية الاقتصادية التي تمثل تحدياً أمام جهود الدول الأعضاء لبلوغ أهداف التنمية المستدامة خاصة تلك التي نص عليها برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025.

5- **يعرب** عن تقديره لجهود مركز أنقرة في تنفيذ برامج بناء القدرات المختلفة وأنشطة التدريب في مجموعة واسعة من المجالات والمجالات الاجتماعية والاقتصادية المصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات المحددة للمؤسسات الوطنية للدول الأعضاء، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في هذه الأنشطة والبرامج التي تلعب دورًا مهمًا في تحسين رأس المال البشري في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

6- **يدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة في نشاطات مركز أنقرة ودعمها وذلك من خلال تحديد مراكز الاتصال الوطنية لكل منها، لبرامج منظمة التعاون الإسلامي للتعليم المهني والتدريب، وتنشيط دور هذه المراكز في عملية تنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية لهذا البرنامج.

7- **يحث** مركز أنقرة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية على تعزيز وتوسيع نطاق تعاونهما لتسهيل عملية تنفيذ عدد كبير من الأنشطة مثل البحوث المشتركة والدورات التدريبية وحلقات العمل والزيارات الدراسية وغيرها وذلك في إطار جميع برامج مركز أنقرة لبناء القدرات لفائدة الدول الأعضاء.

8- **يشيد** بجهود مركز أنقرة في تنفيذ مشاريع الروابط العكسية مع البنك الإسلامي للتنمية بغية تعزيز قدرات الدول الأعضاء من خلال نقل المعارف والتكنولوجيا والممارسات المثلى، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة النشطة في هذه المشاريع إما كجهة مستفيدة أو كجهة موردة.

9- **يثني** على مركز أنقرة للاختتام الناجح لبرنامج **BINA** بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية والبرنامج الليبي لإعادة الإدماج والتنمية **(LPRD)**، والذي يهدف إلى تسريع إعادة بناء الدولة من خلال تحسين أداء وكفاءة المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك لتعزيز تنمية القطاع الخاص في فترة ما بعد الصراع؛

10- **يشيد** بالجهود المتواصلة التي يبذلها مركز أنقرة بالتعاون مع الدول الأعضاء من أجل تعزيز القدرات الفنية لهيئات الإحصاء الوطنية في الدول الأعضاء في المنظمة، في إطار برنامج المركز لبناء القدرات الإحصائية؛ **ويدعو** هيئات الإحصاء الوطنية للدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في الدورات السنوية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

11- **يعرب عن تقديره** لمبادرة مركز أنقرة لإعادة تنشيط عمل شبكتين داخل منظمة التعاون الإسلامي، وهما شبكة منظمة التعاون الإسلامي للسلامة والصحة المهنية **(OIC-OSHNET)** وشبكة منظمة التعاون الإسلامي لخدمات التوظيف العامة **(OIC-PESNET)**، من خلال اعتماد وثائق إطار العمل الأساسية **ويدعو** الدول الأعضاء للمشاركة النشطة في الأنشطة المنظمة في إطار هذه الشبكات الهامة؛

12- **يحث** الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهماتها السنوية الإلزامية في موعدها وبانتظام في ميزانية المركز على أن تبادر إلى ذلك وتسدد متأخراتها إن وجدت وفي أقرب الآجال.

ب) المركز الإسلامي لتنمية التجارة (مركز الدار البيضاء):

إذ يستذكر القرار رقم 3/2–إق (اق) الصادر عن الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من 25 إلى 28 يناير 1981، والقاضي بإنشاء المركز الإسلامي لتنمية التجارة (مركز الدار البيضاء)؛

وإذا يأخذ في الاعتبار نتائج اجتماعات قادة اللجنة الفرعية للتجارة والاستثمار TISC التابعة للاجتماع التنسيقي السنوي لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ACMOI، والتي عقدت افتراضياً في 28 يناير 2021، واجتماعات اللجان الفنية المواضيعية،

وإذ يحيط علماً بمشاركة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في إكسبو 2020 دبي، والذي بدأ في 30 سبتمبر 2021، ويستمر حتى 31 مارس 2022، بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى،

وإذ يشيد بمركز الدار البيضاء لتنظيمه ندوات وحلقات دراسية حول نظام الأفضليات التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي، وندوة عبر الإنترنت لرائدات الأعمال من السيدات، واتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية، والمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والتجارة في الخدمات؛

وإذ يحيط علماً بنتائج الاجتماع الثامن والثلاثين لمجلس إدارة المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الذي عقد افتراضياً في 23 فبراير 2021،

وإذ يحيط علما أيضا مع التقدير بإصدار 2021 من التقرير السنوي للمركز الإسلامي لتنمية التجارة حول "*التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي*"،

وإذ يعرب عن تقديره للمركز الإسلامي لتنمية التجارة على تنظيمه الندوة التدريبية عبر الإنترنت حول "*استراتيجيات تسويق الوجهة السياحية*"، والتي عُقدت افتراضياً في الفترة من 2 إلى 4 مارس 2021، بالتعاون مع مركز أنقرة،

وإذ يحيط علماً مع الارتياح بتنظيم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ورشة عمل تدريبية حول جمع البيانات وتحليلها عن التجارة في الخدمات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي عقدت افتراضياً في الفترة من 23 إلى 25 مارس 2021، بالتعاون مع مركز أنقرة وبنك التنمية الإسلامي،

وإذ يلاحظ مع التقدير تنظيم المركز الدولي لتنمية التجارة لندوة عبر الإنترنت لأجهزة تعزيز التجارة في البلدان الناطقة بالفرنسية (TPOs) من أجل اعتماد خطة عمل لتعزيز التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي، في 6 أبريل 2021،

وإذا يشير أيضاً إلى نتائج الندوات عبر الإنترنت حول ممارسة الأعمال التجارية لجمهورية كوت ديفوار وبروني دار السلام التي نظمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة في 24 يونيو 2021 و16 نوفمبر 2021، على التوالي، من أجل جذب الاستثمارات والتدفقات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لهذه الدول الأعضاء،

وإذ يشير كذلك مع التقدير إلى تنظيم المركز الدولي لتنمية التجارة، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، منتدى أعمال بين الدول العربية والأفريقية حول منتجات الأعمال التجارية الزراعية، والذي عقد افتراضياً في الفترة من 6 إلى 8 يوليو 2021،

وإذا بأخذ علماً مع التقدير بتنظيم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة، لجنة افتراضية حول سياسات واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في 21 أكتوبر 2021، على هامش منتدى الاستثمار العالمي الذي عقد في الفترة من 17 إلى 22 أكتوبر 2021،

وإذا يشير إلى نتائج ورشة العمل حول حالة المفاوضات التجارية داخل منظمة التجارة العالمية من أجل إعداد أفضل للموقف المشترك لمنظمة التجارة العالمية والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي عُقدت افتراضياً في الفترة من 21 إلى 23 يونيو 2021، والندوة الافتراضية حول التحضير لمنظمة التجارة العالميةMC12 لفائدة خبراء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد يومي 9 و10 نوفمبر 2021، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية والبنك الإسلامي للتنمية،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بتقارير المراقبة الخاصة بشؤون منظمة التجارة العالمية المقدمة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية امتثالا لقرار الدورة الرابعة عشرة للكومسيك،

1- **يدعو** الدول الأعضاء إلى الاستمرار في إمداد المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالبيانات المتعلقة بإحصاءات وقواعد التجارة والاستثمار ويكلف المركز بمتابعة مسألة توسيع التجارة الإسلامية البينية في إطار المنظمة لتصل إلى 25% بحلول عام 2025،

2- **يدعو أيضاً** البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى إجراء ورش عمل ودراسات تحليلية حول القضايا الجديدة لمنظمة التجارة العالمية مثل التجارة الإلكترونية، والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والصحة، وإعانات مصائد الأسماك، والزراعة، واللوائح المحلية، وتبادل المعلومات التجارية، وتيسير الاستثمار من أجل التنمية؛

3- **يرحب** باستضافة الجمهورية التونسية للدورة (09) لمعرض الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي، المزمع عقده بتونس خلال الفترة من 14 إلى 18 سبتمبر 2022، ويدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة الفاعلة في فعاليات هذا المعرض الذي سينتظم بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية.

4- **يدعو** المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية إلى مواصلة جهودهما لزيادة وعي الدول الأعضاء بأهمية اتفاقات منظمة التجارة العالمية ومفاوضاتها التجارية وأثرها على اقتصاداتها؛ ويطلب منهما توحيد وتنسيق جهودهما لتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء في المنظمة في المسائل المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية، ولاسيما اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتسهيل التجارة، والاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات وإجراءات سبل الانتصاف التجاري، وذلك لتسهيل اندماجها التام في نظام التجارة المتعدد الأطراف على أساس الإنصاف والعدالة.

5- **يدعو** المركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى مواصلة تقديم مساعدته الفنية للدول الأعضاء في سياق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتنسيق مواقف الدول الأعضاء داخل منظمة التجارة العالمية بهدف إنشاء منصة مشتركة للمفاوضات؛

6- **يُكلف** مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بمراقبة الأمور المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية وتقديم تقارير عنها إلى الدورات السنوية للكومسيك والمحافل المعنية الأخرى؛

7- **يدعو** المركز الإسلامي لتنمية التجارة، إلى مواصلة تنظيم المزيد من المعارض القطاعية النوعية والاستمرار في تسخير الخبرة المهنية في هذه النشاطات، وخاصة في مجالات السياحة، والصناعات الحلال، والصناعات الزراعية، والاقتصاد الأخضر، والمنتجات والخدمات الصحية، وخدمات التعليم العالي، والاقتصاد البحري والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والقطن والمنسوجات والملابس الجاهزة، والأثاث

والديكور الداخلي، والبناء واللوجستيات والنقل، وإعداد تقارير مرحلية دورية وتقديمها إلى محافل المنظمة ذات الصلة.

8- **يحث** المركز الإسلامي لتنمية التجارة على الاستمرار في تقديم المساعدة الفنية وتنظيم ندوات تدريبية وتوعوية حول نظام حماية التجارة / منظمة التعاون الإسلامي وبروتوكولاتها في مختلف مناطق المنظمة في محاولة لتوعية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لإكمال عضويتها في نظام التجارة / منظمة التعاون الإسلامي؛

9- **يحث** كذلك المركز الإسلامي لتنمية التجارة على دعم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إعداد نظام النافذة الواحدة وإجراء مسح للحواجز غير الجمركية بهدف تسهيل التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي؛

10- **يدعو** المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالتعاون مع مركز أنقرة، لمتابعة الرصد مع منظمة السياحة العالمية بشأن *"المشروع الإقليمي للتنمية المستدامة للسياحة في شبكة من المتنزهات العابرة للحدود والمناطق المحمية في غرب إفريقيا"* ويدعوهما إلى تنظيم برامج بناء القدرات في مجال التنمية السياحية.

11- **يحيط علما** بالنداء الذي وجهه المدير العام للمركز الإسلامي لتنمية التجارة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمنح مساهمات طوعية للمركز من أجل تمويل المبادرات الجديدة التي سيطلقها المركز مثل سلسلة القيمة الإقليمية والممرات التجارية لتسهيل التدفقات التجارية للمركز الإسلامي لتنمية التجارة لفائدة البلدان غير الساحلية، والأفرو آسيوية، ومبادرات الأعمال العربية الأفريقية، ونظام النافذة الواحدة، ومكتب المساعدة التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبرامج تمكين المرأة والشباب، ويشجع المركز الإسلامي لتنمية التجارة على توسيع تعاونه لجمع الأموال من خارج الميزانية من أجل ضمان تنفيذ برامجه القادمة.

12- **يصادق** على مسودة برنامج عمل المركز الدولي لتنمية التجارة لعام 2022، والذي تم اعتماده في الاجتماع الثامن والثلاثين لمجلس إدارة المركز الدولي لتنمية التجارة، الذي عقد عبر الإنترنت في 23 فبراير 2021.

ج) المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي:

عملا بالبيان الختامي للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يوم 31 مايو 2019، والذي يرحب بتعزيز هياكل المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي؛

وإذ يستذكر القرار 47/1-إق الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته السابعة والأربعين التي عقدت في نيامي بجمهورية النيجر يومي 27و28 نوفمبر 2020، والذي يحث الدول الأعضاء على توقيع النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي والمصادقة عليه؛

وإذ يسعى إلى تنفيذ أحكام النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الذي أقره مجلس وزراء الخارجية في دورته الأربعين التي عقدت في كوناكري بجمهورية غينيا من 9 إلى 11 ديسمبر 2013؛

وإذ يهنئ الأعضاء المنتخبين الجدد في المجلس التنفيذي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي والمدير العام للمنظمة، متمنياً لهم النجاح في ولايتهم؛

وإذ يشيد بالدعم السخي لحكومة كازاخستان لتسهيل إنشاء أمانة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وذلك بتمويل ميزانيتها لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من سنة 2018، ولتنفيذ اتفاقية المقر مع المنظمة في هذا الصدد؛

وإذ يشيد كذلك بحكومة المملكة العربية السعودية لاستضافتها الدورة الثانية للجمعية العمومية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في جدة بالمملكة العربية السعودية من 27 إلى 29 أغسطس 2019، ولتبرعها بمبلغ مليوني دولار أمريكي لفائدة أنشطة المنظمة؛

وإذ يشيد أيضاً بحكومة الجمهورية التركية وحكومة جمهورية كازاخستان لاستضافتهما الدورتين الثالثة والرابعة للجمعية العمومية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي اللتين عُقدتا افتراضياً في 2و3 ديسمبر 2020 و8و9 سبتمبر 2021 على؛

وإذ يشيد أيضاً بالبنك الإسلامي للتنمية وغيره من مؤسسات المنظمة لدعمها أنشطة المنظمة، بما يضمن تعزيز التآزر وتخصيص الموارد بصورة فعالة؛

وإذ يأخذ علماً بالتقرير المرحلي عن أنشطة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي عملاً بقرارات مجلس وزراء الخارجية بشأن الزراعية والتنمية والريفية والأمن الغذائي؛

1. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تنفيذ مختلف البرامج الإستراتيجية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي والموجهة نحو توسيع نطاق العمل داخل منظمة التعاون الإسلامي لزيادة الأمن الغذائي والإنتاجية والقدرة على الصمود في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
2. **يدعو** الدول الأعضاء التي لم توقع ولم تصادق بعد على النظام الأساسي للمنظمة المتخصصة المنشأة حديثا والتي يوجد مقرها في مدينة نور سلطان في جمهورية كازاخستان إلى القيام بذلك.

3. **يشيد** في هذا الخصوص، بتوقيع المملكة المغربية على النظام الأساسي للمنظمة بتاريخ 25 فبراير 2021، بجدة–بالمملكة العربية السعودية.

4. **يدعو** الدول الأعضاء إلى المساهمة بسخاء في برنامج الأمن الغذائي لأفغانستان، الذي بدأ في الدورة الاستثنائية السابعة عشرة لمجلس وزراء الخارجية، المنعقدة في 19 ديسمبر 2021، في إسلام أباد، باكستان، بهدف التخفيف من معاناة شعب أفغانستان، الذي يواجه نقصًا حادًا في الغذاء؛

5. **يحيط علماً** باعتماد "الرؤية الاستراتيجية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي **2031**" من قبل الجمعية العامة الرابعة للمنظمة المنعقدة افتراضياً يومي 8و9 سبتمبر 2021، برئاسة جمهورية كازاخستان، **ويوصي** الدول الأعضاء بالتنسيق بشكل مناسب مع المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي لتنفيذ نفس الشيء؛

6. **يحيط علماً** أيضاً بقرار المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بتسمية عام 2022 "*عام المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي لأفريقيا*"، ويشجع جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة على المشاركة الفعالة والمساهمة المالية في عقد جميع البرامج ذات الصلة التي ستعقد في الدول الأعضاء الأفريقية، بما في ذلك عقد الجمعية العمومية الخامسة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في عام 2022؛

7. **يقدر** جهود المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في التخفيف من حدة الوضع الإنساني في أفغانستان من خلال تنفيذ برنامجها "*طحين (خبز) من أجل الإنسانية*" ويؤكد الدور الحيوي للدول الأعضاء في تنسيق تقديم المساعدة الإنسانية؛

8. **يشجع** الدول الأعضاء على تقديم مساهمات خاصة إلى المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بهدف التعجيل بتوحيد هياكلها وكذلك تعزيز أنشطتها من أجل ضمان النظم الغذائية المستدامة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء فيها.

د) الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة:

إذ يحيط علماً بنتائج الاجتماع الثاني والثلاثين لمجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، الذي عقد **في مكة المكرمة في 17 ديسمبر 2021،**

وإذ يؤكد دور الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة كمحرك لتعبئة الاستثمار والتأثير في صنع السياسات والقيام بمبادرات مختلفة لتنمية القطاع الخاص من خلال الغرف التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يأخذ في الاعتبار الجهود المستمرة التي تبذلها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة نحو بدء مجموعة واسعة من ورش العمل في المجالات التي تهم الغرف الأعضاء بهدف تعزيز قدرة وجودة مؤسستهم من خلال التحول الرقمي،

وإذ يستذكر مبادرة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة بإنشاء مركز للتحكيم تابع لمنظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة وتبادل السلع التركية في إسطنبول بتركيا، باعتباره عضواً في الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة؛

وإذ يحيط علماً بنتائج الاجتماع الأول لمجلس أمناء مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي الذي عقد افتراضياً في 7 أكتوبر 2021،

وإذ يعرب عن تقديره لجمهورية تركيا على دعمها وتسهيلها في إنشاء مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي، **ويثني** على جهود الغرفة الإسلامية للتحكيم الدولي واتحاد غرف التجارة وتبادل السلع التركية لافتتاح مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي على هامش الدورة الوزارية السابعة والثلاثين للكومسيك المنعقدة في اسطنبول، تركيا، يومي 24 و25 نوفمبر 2021،

وإذ يرحب بعضوية غرفة تجارة المنارة وغرفة التجارة الإسلامية الأيرلندية وغرفة التجارة العربية بصفتها غرف مراقبة، مما زاد عدد أعضاء الغرفة إلى 57 عضوًا إلى جانب 3 مراقبين اعتبارًا من 20 مايو 2021،

وإذ يرحب أيضًا بمنشورات الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة "حقائق وأرقام"، التي تشمل المؤشرات الرئيسية للوضع الاقتصادي للدول الأعضاء في الغرفة الإسلامية من خلال توفير تصنيفات تفصيلية وتصنيفات لأدائها وفقًا للتقارير الدولية على أساس سنوي، مع ملاحظة أن المنشور متاح الآن على منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بالغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة وعلى موقعها الرسمي،

وإذ يسجل مع التقدير الدور الذي تضطلع به الغرفة الإسلامية في المنتديات الدولية باعتبارها الناطق باسم القطاع الخاص في الدول الأعضاء، وتعزيز القطاعات ذات الأولوية مثل الحلال، والخدمات المصرفية الإسلامية، والأعمال التجارية الزراعية، والتحولات الرقمية، وتعزيز تمكين المرأة في القطاع الخاص،

وإذ يشجع غرف التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على المشاركة بنشاط في أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة المتعلقة بتأسيس شركات قابضة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، للاستثمار في مجالات التنمية الهامة،

وإذ يلاحظ بارتياح توقيع مذكرة تفاهم بين الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص هي عضو بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، في 15 أغسطس 2021، لتعزيز جهود كلا المنظمتين من أجل التنمية وتعزيز القطاع الخاص،

وإذ يلاحظ بارتياح مساهمة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة كشريك إعلامي في تنظيم: منتدى داكار الدولي السادس للتمويل الإسلامي، الذي عقد في داكار، السنغال، يومي7و8 يونيو 2021؛ المنتدى الثالث لاستراتيجيات التحول نحو الاقتصاد الأخضر، الذي عقد في القاهرة، مصر، في 14 يونيو 2021؛ "روسيا – العالم الإسلامي: قمة قازان 2021"، المنعقدة في قازان، روسيا الاتحادية، في الفترة من 28 إلى 30 يوليو 2021؛ والمنتدى الحادي عشر للمسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة، الذي عقد في القاهرة، مصر، في 8 نوفمبر 2021،

وبعد الاطلاع على تقرير الأنشطة المقدم من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة:

1- **يرحب** بتشغيل مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول يوم 25 نوفمبر 2021 ويعرب عن تقديره للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ولاتحاد غرف التجارة وتبادل السلع التركية، الجمهورية التركية، على جهودهما من أجل تمكين المركز من الشروع في مزاولة مهمته.

2- **يطلب** من الدول الأعضاء تشجيع غرف كل منها على المشاركة النشطة في عمل مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي بغية تعزيز تسخير خدمات المركز لفائدة قطاعها الخاص.

3- **يقدر** تشكيل الشركة القابضة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة التي تمكن من الاستثمار في المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية للدول الأعضاء، والمساهمة في سلاسل القيمة العالمية.

4- **يدعو** الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها لتسهيل مشاريع الشركة القابضة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة بنشاط مثل أ) بنك التمويل الأصغر الإسلامي؛ ب) الوقف الأخضر . ج) الحضانة الزراعية .د) أسواق تبادل السلع الزراعية، كما يدعو القطاع الخاص في الدول الأعضاء إلى النظر في إقامة شراكات في المشروعات المذكورة؛

5- **يرحب** بمبادرة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة لإنشاء بنك إسلامي للتمويل الأصغر – بنك الأسرة، على غرار مؤسسات التمويل الأصغر الدولية لصالح مجموعة دول الساحل الخمس،

6 – يشيد بجهود المملكة العربية السعودية في تمويل بنك الأسرة ومشاريع أخرى لمجموعة دول الساحل الخمس، ويدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة إلى دعم عمليات بنك الأسرة في مجموعة دول الساحل الخمس،

7 – يثني كذلك على صندوق التضامن الإسلامي لاهتمامه بتمويل بنك الأسرة ومشاريع أخرى،

8– يرحب بالجهود التي تبذلها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، بالشراكة مع مكتب تنسيق الكومسيك، لتنظيم ورشة عمل عبر الإنترنت حول التحول الرقمي للغرف التجارية لتعزيز تيسير التجارة يومي 9و10 نوفمبر 2021، من أجل تنمية ممثلي القطاع الخاص؛

9– يدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها إلى الاستفادة الكاملة من قدرة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة بصفتها جهة معنية ذات صلة، في إشراك وتمثيل القطاع الخاص؛

10– يأخذ علماً بالنشاطات التالية التي تعتزم الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة تنظيمها، ويدعو القطاع الخاص في الدول الأعضاء إلى المشاركة الفاعلة في الفعاليات التالية:

أ. مهرجان منظمة التعاون الإسلامي للأغذية، باكستان، 2022؛

ب. القمة الاقتصادية الدولية الثالثة عشر في قازان 2022، قازان، روسيا؛

ج. برامج تدريبية حول التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة؛

د. ورشة عمل حول خلق الوعي بأهمية أسواق تبادل السلع الزراعية

هـ. أفضل ريادة الأعمال في باكستان، (كل ربع سنة في 2022)، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة المقر الرئيسي، كراتشي.

و. ندوة الدبلوماسية الاقتصادية باكستان 2022.

11 – يشجع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة على إطلاق منتدياتها الاستثمارية الخاصة بقطاعات معينة لتحفيز فرص الاستثمار وعلاقات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، ويدعو الدول الأعضاء وقطاعاتها الخاصة إلى المشاركة بنشاط في ما يلي:

أ. منتدى الزراعة المستدامة، أذربيجان، 2022؛

ب. منتدى الاقتصاد الرقمي، الأردن، مايو 2022؛

ج. منتدى السياحة المستدامة، باكستان، 2022؛

د. منتدى **BIG3** للمنتجات الرئيسية (الشاي والقهوة والكاكاو)، إندونيسيا، 2022؛

هـ. منتدى منظمة التعاون الإسلامي لريادة الأعمال، 2022؛

و– الملتقى الاستثماري للحج والعمرة، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2022.

ز. المنتدى الاقتصادي الإسلامي، إندونيسيا، 2022.

هـ) معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية:

إذ يشيد بنشاطات معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في مجالات التوحيد القياسي والمقاييس والاعتماد وتأثيرها على تسهيل التجارة ومشاريع بناء القدرات للدول الأعضاء؛

وإذ يرحب بانضمام كل من جمهورية بنجلاديش، والجمهورية اليمنية، وجمهورية نيجيريا إلى عضوية المعهد، حيث ازداد عدد الدول الأعضاء في المعهد إلى (43) دولة إلى جانب (3) مراقبين اعتباراً من 1 يناير 2022؛

وإذ يسجل بارتياح التوقيع على مذكرة التفاهم بين ين معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في 24 ديسمبر 2020، بالإضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم بين المعهد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **(UNIDO)** في 15 ديسمبر 2020، ومذكرة تفاهم بين المعهد ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا **(UNECE)** في عام 2020، والتي تهدف إلى زيادة التمثيل الدولي للمعهد وتعاونه في المجالات ذات الصلة من ولاياته؛

وإذ يعرب عن تقديره للمعهد على دعمه لتنظيم معرض المنتجات الحلال الثامن وقمة اسطنبول العالمية السابعة للحلال 2021 في اسطنبول، تركيا، في الفترة من 25 إلى 28 نوفمبر 2021، بهدف زيادة الوعي بالمنتجات الحلال، والمشاركة في الإنتاج والخدمات الحلال في جميع المجالات والجمع بين قادة السوق وخبراء المنتجات الحلال؛

وإذ يأخذ علماً بنشاطات المعهد لبناء قدرات الدول الأعضاء في مجال عناصر هيكل الجودة؛

وإذ يأخذ علماً كذلك بالدور الذي يضطلع به المعهد من أجل تحقيق الأهداف التي حددها "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025" من أجل تعزيز المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة وزيادة الإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات ولزيادة حجم التجارة الإسلامية البينية؛

وإذ يسجل بارتياح تنظيم الاجتماعين الأسبوعيين التاسع والعاشر للجنة الفنية للمعهد واجتماعات لجنة المعهد المعنية بالمواصفات لتقييم المطابقة وذلك على التوالي من 15 مارس إلى 1 أبريل 2021 ومن 27 إلى 8 ديسمبر 2021 في إسطنبول بتركيا؛

وإذ يرحب بإصدار 15 طبعة جديدة لمعايير منظمة التعاون الإسلامي/ معهد المواصفات والمقاييس، من بينها 12 تتعلق بقضايا الحلال، بعد استكمال عملية تطوير المعايير التي أجريت باحتراف في اللجان الفنية ذات الصلة بمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية،

وإذ يقر بنتائج التدريب الأساسي حول الطبعة الأولى لمعايير منظمة التعاون الإسلامي/ معهد المواصفات والمقاييس لمنطقة إفريقيا، والتي أجراها معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في شكل هجين في السنغال في الفترة من 27 إلى 29 يوليو 2021،

وإذ يحيط علماً بتنظيم دورة مصممة خصيصا حول "قبول استراتيجيات نظم ضمان المنتجات الحلال أثناء جائحة كوفيد-19 لزيادة الصادرات والقدرة التنافسية للمنتجات الحلال الإندونيسية" بمشاركة خبراء من السلطات الإندونيسية ذات الصلة، عُقدت في اسطنبول، تركيا، في الفترة من 1 إلى 23 أكتوبر 2021،

وإذ يلاحظ أن الاسم المختصر لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية وشعار معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية قد تم تسجيلهما في 29 يونيو 2021، من قبل مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية التركي، وهو عضو في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)،

وإذا يقر بالموافقة على الخطة الإستراتيجية للمعهد 2021-2030، والتي توضح التزام معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية بإقامة شراكات قوية مع منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الأخرى ذات الصلة، وأهمية الدعم والتعاون المستمرين،

وبعد الاطلاع على تقرير نشاطات المعهد:

1- **يحث** الدول الأعضاء على الانضمام إلى عضوية المعهد الذي يعمل في المجالات المتخصصة للتوحيد القياسي والمقاييس والاعتماد تحت ولاية المنظمة باعتباره المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة في هذا المجال.

2- **يطلب** من الدول الأعضاء المشاركة بنشاط في اللجان الفنية للمعهد وفي الأنشطة الفنية الأخرى لمجالس المعهد.

3- **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى اعتماد واستخدام معايير منظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية المنشورة رسمياً وفقا لمبادئ الاعتماد الخاصة بالمعهد من أجل إنشاء نظام بنية تحتية فريد من نوعه على مستوى العالم يعتمد على معايير منظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛

4- **يدعو** الدول الأعضاء بالمنظمة ومؤسسات المنظمة إلى الانخراط في تعاون وثيق مع المعهد بشأن أنشطة التوحيد القياسي والمقاييس والاعتماد وتقييم المطابقة من أجل تحسين أنظمة البنية التحتية للجودة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي تم تصنيفها على أنها أقل البلدان نمواً.

5- **يدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة في معرض منظمة التعاون الإسلامي العاشر للمنتجات الحلال وقمة إسطنبول العالمية الثامنة المقرر عقدها في إسطنبول بالجمهورية التركية والتي سيتم تنظيمها فعلياً من قبل الأمانة العامة للمعهد، بالتنسيق مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة،

6- **يدعو كذلك** مجمع الفقه الإسلامي الدولي إلى مواصلة دعم المعهد وتقديم ما يلزم من فتوى ومشورة لا سيما فيما يتعلق بقضايا الحلال.

7- يطلب من الدول الأعضاء المشاركة في مختلف برامج التدريب التي ينفذها المعهد والمساهمة بشأن التوحيد القياسي والمقاييس والاعتماد، خاصة فيما يتعلق بمعايير منظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس المتعلقة بالحلال، والتنسيق مع معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية لتنظيم أي نشاط بشأن الموضوعات المذكورة أعلاه في بلدانهم ومنظماتهم؛

8- **يدعو** مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة إلى دعم المعهد بالتدريب والبرامج في مجالات التوحيد القياسي والمقاييس والاعتماد وتحسين الهيكل الأساسي للجودة،

9- **يحث** الدول الأعضاء على اعتبار معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية منبرا لمنظمة التعاون الإسلامي للنشاطات ذات الصلة بالهيكل الأساسي للجودة، مثل نظام منظمة التعاون الإسلامي العالمي للهيكل الأساسي للجودة، **ويطلب** من الدول الأعضاء تقديم جميع المواضيع المتعلقة بالتوحيد القياسي والمقاييس والاعتماد وتقييم المطابقة وتقويم ذلك في إطار المعهد.

هـ) حكم عام:

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير شامل بشأنه حول كل بند من بنوده من (أ) إلى (هـ) إلى الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

WALAA/CFM48/27-3-2022/10:06am